محافظ حضرموت سالم الخنبشي لـ «الشرق الأوسط»:

الموقف السعودي كان حاسماً.. وتشغيل المطارات قريباً

لقاءات موسعة للتوافق على رؤية موحدة تمثل حضرموت في «الحوار الجنوبي - الجنوبي»

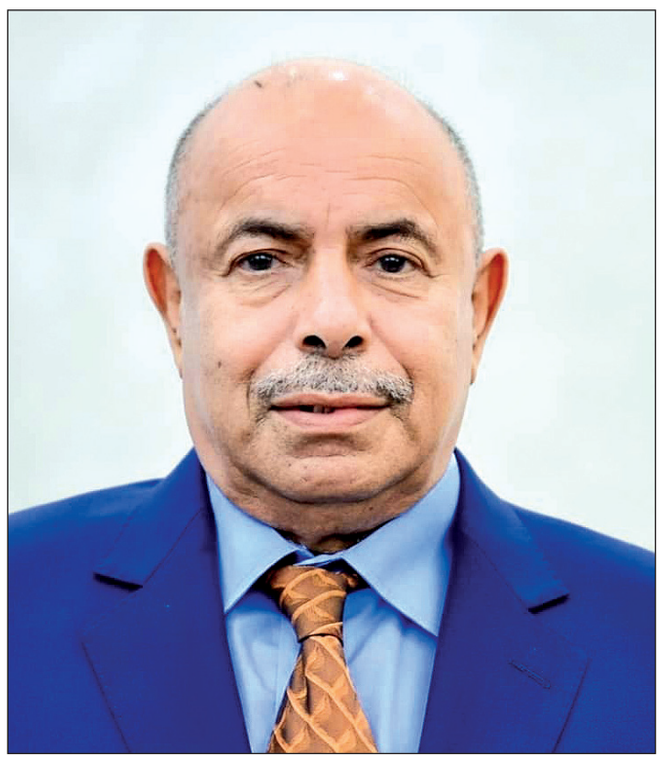

14 اكتوبر / متابعات:

أكد محافظ حضرموت، سالم الخنبشي، أن الأوضاع في المحافظة، وادياً وساحلاً، بدأت تعود إلى طبيعتها، في أعقاب التطورات الأخيرة، مشيراً إلى أن حالة الاستقرار انعكست بشكل مباشر على حياة المواطنين، وإلى تعزيز التفاهم بشأن السلطة المحلية، ومؤسسات الدولة.

وكشف الخنبشي في حوار مع «الشرق الأوسط»، من مكتبه بمدينة المكلا، عن أن «مطار الريان الدولي» بات جاهزاً، وعن أنه أعيد تأهيله بالكامل، متوقعاً تشغيله خلال اليومين المقبلين، فيما ينتظر «مطار سيئون» عودة عربة تزويد الطائرات بالوقود التي نُهبت ووصلت إلى محافظة مأرب، وفق تعبيره.

وأكد المحافظ أن مستوى التنسيق مع السعودية «عال جداً»، وأن وعوداً تلقّتها حضرموت من كبار المسؤولين في المملكة بتنفيذ حزمة مشروعات كبيرة لتطوير البنية التحتية، لافتاً إلى بدء وصول المساعدات الغذائية إلى وادي حضرموت، على أن يمتد لاحقاً إلى الساحل.

وبشأن القوات العسكرية في المحافظة، أوضح الخنبشي أن قادة «النخبة الحضرمية»، وقوات «درع الوطن»، وممثلي التحالف، اتفقوا على إعادة «النخبة» إلى قوامها السابق، على أن تدمَج لاحقاً مع قوات «درع الوطن» لتشكيل قوة واحدة.

وشدد المحافظ على أن حضرموت «يجب أن تكون رقماً سياسياً فاعلاً في أي تسوية مقبلة»، مشيراً إلى استعدادات تجريها السلطة المحلية للاجتماع مع كل المكونات والأحزاب والوجهاء لتوحيد الصوت الحضرمي، للمشاركة في «مؤتمر الحوار الجنوبي - الجنوبي» الذي تستضيفه السعودية قريباً.

الأمن والخدمات أولوية

أكد سالم الخنبشي أن «اللقاءات المتكررة التي تعقدها قيادة المحافظة مع الوجهاء والشخصيات الاجتماعية تمثل أولوية؛ لأنهم يعبرون عن الرأي العام وينقلون هموم المواطنين»، لافتاً إلى أن المطلب الأبرز الذي لمسوه يتمثل في «الأمن والاستقرار وتحسين الخدمات العامة، وفي مقدمتها الكهرباء، مع اقتراب فصل الصيف».

وأضاف أنه تواصل مع رئيس الوزراء «الذي أكد استعداد الحكومة للإيفاء بجزء كبير من احتياجات المحافظة في هذا الملف»، معرباً عن تفاؤله بأن يكون الصيف المقبل أفضل، وفقاً للوعود الحكومية.

هدوء واستقرار

وعن تقييمه الوضع بعد خروج قوات «المجلس الانتقالي»، قال محافظ حضرموت إن «المشهد العام يتسم بالهدوء والاستقرار، والعمل جارٍ على إعادة تفعيل مختلف الإدارات والمؤسسات العامة، إلى جانب تشديد الإجراءات الأمنية، خصوصاً بشأن حمل السلاح».

وأشار إلى «ضبط عدد من المتورطين في أعمال نهب وسلب المرافق العامة، والإفراج عن آخرين لم تثبت بحقهم حيازة أسلحة ثقيلة»، مؤكداً أن الحياة بدأت تعود تدريجياً إلى طبيعتها، وأن الأوضاع مرشحة لمزيد من التحسن.

تنسيق عال مع السعودية

وبشأن الدور السعودي، شدد الخنبشي على أن «الفضل بعد الله يعود إلى المملكة العربية السعودية»، التي قال إنها حسمت مسألة إخراج قوات «المجلس الانتقالي» من المحافظة خلال وقت قياسي، مؤكداً استمرار التنسيق والدعم. وأشار إلى لقاء جمع قيادة المحافظة بقادة «ألوية النخبة الحضرمية»، جرى خلاله «بحث إعادة هذه القوة إلى وضعها السابق، بعد التزام المملكة بتوفير الغذاء والحوافز المالية؛ بما يسهم في عودة العناصر إلى مواقعها العسكرية».

وأكد الخنبشي أن مستوى التنسيق مع السعودية «عال جداً»، وأن وعوداً تلقّتها المحافظة من كبار المسؤولين في المملكة بتنفيذ حزمة مشروعات كبيرة لتطوير البنية التحتية. ولفت إلى بدء وصول المساعدات الغذائية إلى وادي حضرموت، على أن يمتد لاحقاً إلى الساحل.

إعادة هيكلة

وبشأن إعادة هيكلة السلطة المحلية، أوضح محافظ حضرموت أن «الإجراءات التي اتُّخذت استهدفت مسؤولين أعلنوا صراحة دعمهم (المجلس الانتقالي)، أو جاهروا بمواقف سياسية مخالفة»، مؤكداً أن ذلك «يدخل في إطار الصلاحيات الإدارية، وضرورة تحقيق الانسجام داخل مفاصل السلطة المحلية».

وميّز الخنبشي بين «مَن اتخذوا مواقف تحت التهديد، وهؤلاء سيتم التجاوز عنهم، ومن التزموا سياسياً بـ(المجلس الانتقالي)»، مؤكداً أن إجراءات قانونية وإدارية ستُتخذ بحقهم.

حضرموت رقم صعب

وبشأن «الحوار الجنوبي - الجنوبي»، قال محافظ حضرموت إن قيادة المحافظة التقت عدداً من أعضاء «مجلس حضرموت الوطني»، واطلعت على ملامح عامة للحوار، لكنه أشار إلى أن تفاصيله وآليات اختيار الممثلين لم تتضح بعد.

وأضاف أنه سيجري لقاءات موسعة مع مختلف المكونات السياسية والاجتماعية في المحافظة خلال الأيام المقبلة؛ بهدف التوافق على رؤية موحدة تمثل حضرموت في هذا الحوار.

كما أكد وجود إشكاليات تاريخية بين حضرموت وبعض المحافظات الجنوبية، مقترحاً مرحلة تمهيدية لحوار خاص بين حضرموت والجنوب؛ نظراً إلى ما وصفه بتهميش المحافظة منذ عام 1967، مشدداً على ضرورة تمثيل حضرموت تمثيلاً خاصاً يعكس قضاياها العادلة.

وعن مستقبل حضرموت، قال الخنبشي إن الطموح يتمثل في «استعادة دولة حضرموت السابقة، وإن كان ذلك قد لا يتحقق في المدى المنظور»، مؤكداً أن المحافظة يجب أن تكون رقماً سياسياً فاعلاً في أي تسوية مقبلة، «سواء أكان ذلك ضمن دولة اتحادية متعددة الأقاليم، أم أي صيغة سياسية أخرى».

الإقليم الشرقي

وأشار المحافظ إلى دعم خيار الإقليم الشرقي الذي يضم حضرموت وشبوة والمهرة وسقطرى، مؤكداً عدم وجود أي إشكاليات مع هذه المحافظات، واصفاً العلاقة بينها بأنها نسيج اجتماعي وقبلي وسياسي متجذر.

الانتهاكات

وفي ملف السجون والانتهاكات، أشار محافظ حضرموت إلى تسجيل حالتي تعذيب قاس في «مطار الريان» خلال الفترة الماضية، جرى توثيقهما خلال وجود قوات «الانتقالي» والقوات الإماراتية، وفق وصفه.

وأكد الخنبشي أن أي انتهاكات جسيمة ستحال إلى الجهات القضائية، في حين سيُتجاوَز عن المخالفات البسيطة، مشيراً إلى الإفراج عن عشرات المحتجزين من محافظات مختلفة ممن لم يثبت تورطهم في أعمال جسيمة، أو سلموا أسلحتهم.

وأضاف: «أفرجنا عن 78 شخصاً في منطقة الأدواس، وهناك 78 آخرون سوف نفرج عنهم قريباً، خصوصاً بعد تسليم أسلحتهم، وجميعهم من مأرب، كما سنفرج عن عدد كبير من أبناء الضالع الذين شاركوا في أحداث الديس الشرقية وخرد، لكن مَن تورطوا في أعمال جسيمة، فلا بد من أن يحالوا إلى القضاء».

عمليات النهب

وكشف المحافظ عن أنهم اكتشفوا وجود شاحنة تزويد الطائرات بالوقود الخاصة بـ«مطار سيئون» في محافظة مأرب، مبيناً أنه جرى التحفظ عليها من قبل السلطة المحلية هناك، وأن العمل جارٍ لاستعادتها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

جاهزية المطارات

وبشأن المطارات، قال سالم الخنبشي إن «مطار الريان» بات جاهزاً، و«أعيد تأهيله بالكامل، ومن المتوقع تشغيله خلال اليومين المقبلين، فيما ينتظر (مطار سيئون) وصول عربة تزويد الطائرات بالوقود». فيما أشار إلى أن ملف تصدير النفط من ميناء الضبة، مرتبط بالوضع السياسي العام في البلاد.

دمج «النخبة» وقوات «درع الوطن»

وبشأن تقييمه أداء قوات «درع الوطن» و«النخبة الحضرمية»، أوضح محافظ حضرموت أنه جرى «اجتماع موسع ضم قادة (النخبة الحضرمية)، وقوات (درع الوطن)، وممثلي التحالف، واتُّفق على إعادة (النخبة) إلى قوامها السابق، على أن تدمَج لاحقاً مع قوات (درع الوطن) لتشكيل قوة واحدة»، مؤكداً أن تعدد التشكيلات العسكرية ليس خياراً مناسباً.

تجاوز آثار المرحلة السابقة

وختم الخنبشي برسالة لأبناء حضرموت يدعوهم فيها إلى «تجاوز آثار المرحلة السابقة، وتعزيز وحدتهم وتكاتفهم، والتعاون مع السلطة المحلية للحفاظ على أمن واستقرار المحافظة، وبناء حزام شعبي داعم لمسار التنمية والبناء».

محافظ شبوة يطلع على مشاريع مياه الريف

عتق/ خاص:

اطّلع محافظ محافظة شبوة، عوض محمد بن الوزير، أمس، على مستوى الإنجاز في حزمة مشاريع مياه الريف، وذلك خلال لقائه مع مدير عام مياه الريف بالمحافظة، المهندس مروان محمد بارويس، حيث كان الاجتماع مخصصًا لمناقشة مستجدات سير العمل في عدد من المشاريع الحيوية ذات الأثر المباشر على حياة المواطنين.

وتناول الاجتماع مستجدات تنفيذ مشاريع حفر الآبار، واستعراض نسبة الإنجاز في بئر مشروع مياه جول الريدة، والتي بلغت نحو 85 %، مع استكمال أعمال الحفر وبقاء مرحلة الضخ التجريبي، كما تم توضيح تفاصيل مشروع بئر الرشيد في مديرية عرماء، التي بلغ عمق الحفر فيها 310 أمتار، وبئر مشروع مياه نعضة التي وصل عمقها إلى 360 متراً، مع ظهور المياه عند عمق 340 متراً.

ووجّه المحافظ بسرعة البدء في تنفيذ شبكة مياه بئر علي، بالإضافة إلى مشروع مياه ظليمين، نظرًا للحاجة الماسّة لهذين المشروعين وما يمثلانه من أولوية خدمية ملحّة للمواطنين في تلك المناطق.

كما ناقش اللقاء خطة وحزمة المشاريع المقترح رفعها إلى مشروع الأشغال العامة لضمّها ضمن تمويل البنك الدولي عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والتي تستهدف المناطق الواقعة ضمن مصب وحوض وادي حجر في مديريتي الروضة والطلح، التي تعاني شحّاً حاداً في المياه وتعتمد على مشاريع صغيرة ومحدودة مثل الكرفانات والجوايب، والتي لم تعد تلبي احتياجات السكان، خاصةً في ظل تأثيرات التغيرات المناخية.

وفي هذا السياق، شدّد المحافظ على ضرورة متابعة اعتماد هذه المشاريع وتسريع إدراجها ضمن برامج التمويل، مؤكدًا أنها تمس حياة الناس بشكل مباشر وتمثل أولوية تنموية وإنسانية قصوى، في إطار توجهات السلطة المحلية لتعزيز مشاريع البنية التحتية المستدامة وتحسين مستوى الخدمات الأساسية.

إعلان

استنادا إلى المادة رقم (19) من القانون رقم (20) لسنة 2003م بشأن الاسماء التجارية تعلن الإدارة العامة للسجل التجاري والاسماء التجارية بأن الأخ/ اسامة علي محمد طاهر قد تنازل عن الاسم التجاري / تيربو ترافل للسفريات والسياحة والحج والعمرة لصالح / فجر حسن علي. فمن له اي اعتراض على ذلك فعليه مراجعة ديوان وزارة الصناعة والتجارة الكائن أمام جولة الشيخ إسحاق بجانب المطاحن الوطنية (القلوعة) (محافظة عدن) وذلك خلال شهر من تاريخ هذا الاعلان.

أحمد عبدالغني طه
مدير عام السجل التجاري والاسماء التجارية
ديوان وزارة الصناعة والتجارة / عدن

إعلان

تعلن المحكمة التجارية الابتدائية بمحافظة تعز من صدر أمر الأداء ضده المدين/ عمير طه علي محمد بأداء مبلغ وقدره مليون وخمسمائة الف ريال مضافا إليه مبلغ مائة الف ريال يمني مصاريف قضائية للدائن / سعيد احمد عبده غلاب بموجب أمر الأداء الصادر من المحكمة برقم (24) لسنة 1447هـ والمؤرخ 25 / 6 / 1447هـ الموافق 16 / 12/ 2025م، ولمن صدر الأمر ضده الحق في التظلم منه خلال المدة القانونية طبقا للقانون.

رئيس المحكمة التجارية الابتدائية م / تعز
القاضي/ موسى علي عباس الشجاع

إعلان

استنادا إلى المادة رقم (19) من القانون رقم (20) لسنة 2003م بشأن الاسماء التجارية تعلن وزارة الصناعة (محافظة عدن) بأن الأخ/ حسام حسن أحمد قاسم الصلاحي قد تقدم بطلب تعديل الاسم التجاري من / درة الجزيرة للاستيراد إلى الاسم التجاري/ مؤسسة حسام الصلاحي التجارية. فمن له اي اعتراض على ذلك فعليه مراجعة ديوان الوزارة الكائن أمام جولة الشيخ إسحاق بجانب المطاحن الوطنية (القلوعة) (محافظة عدن) وذلك خلال شهر من تاريخه.

أحمد عبدالغني طه
مدير عام السجل التجاري والاسماء التجارية
ديوان وزارة الصناعة والتجارة / عدن

إعلان بيع بالمزاد العلني للمرة الثانية

تعلن المحكمة التجارية الابتدائية بتعز عن بيع الأدوات التابعة للمنفذ ضدهم/ ورثة عبدالمولى الحاج سعيد العريقي والتي هي عبارة عن قطع غيار طواحين ومواطير ومكائن خياطة الكائنة في الضبوعة الوسطى بحسب الجرد المؤرخ 11 /7 /2010م المرفق بملف التنفيذ وذلك لاستيفاء المبالغ المحكوم بها لطالبي التنفيذ ورثة محمد عبدالكريم ثابت الخراساني تنفيذاً لقرار المحكمة الصادر بتاريخ 8 ربيع الآخر 1447هـ الموافق 30 /9 /2025م، فعلى من يرغب بالشراء والدخول بالمزاد الحضور إلى المحكمة التجارية للاطلاع على قائمة شروط البيع قبل ميعاد جلسة المزاد والتي حددت لها يوم الاثنين 7 شعبان 1447هـ الموافق 26 /1 /2026م مع دفع ضمان 10 ٪ من قيمة افتتاح المزاد، علماً بأن قيمة الأدوات مبلغ وقدره خمسة ملايين وستمائة وتسعون ألفاً وسبعمائة ريال بحسب تثمين الخبير المكلف من قبل المحكمة.

رئيس المحكمة التجارية الابتدائية م/ تعز
القاضي/ موسى علي عباس الشجاع

إعلان

تعلن المحكمة التجارية الابتدائية بمحافظة تعز المدعى عليه/ خالد محمد قائد عبدالله الصبري بأن عليه الحضور إلى مقر المحكمة التجارية الابتدائية م/ تعز في تمام الساعة الثامنة صباحاً من يوم الاثنين 28/ شعبان/ 1447هـ الموافق 16 /2 /2026م وذلك للرد على الدعوى المرفوعة من المدعين/ ورثة أحمد علي الشرعبي والمذكورة اسماؤهم في عريضة الدعوى المنظورة امام المحكمة برقم (148) لسنة 1447هـ موضوعها (إخلاء عين مؤجرة وتسديد إيجارات)، ما لم فإن المحكمة سوف تسير في نظر القضية في مواجهة منصوب عنه وفقاً للقانون.

قاضي المحكمة التجارية الابتدائية م/ تعز
القاضي/ ماجد علي محمد المدحجي

إعلان

تعلن المحكمة التجارية الابتدائية بمحافظة تعز لمن صدر أمر الأداء ضدها المدينة/ لطيفة عبدالله علي ناجي بأداء مبلغ وقدره مائة وواحد وأربعون ألف ريال يمني وكذلك خمسة وثلاثون جرام ذهب عيار واحد وعشرين خليجي مضافًا إليه مبلغ مائة ألف ريال يمني مصاريف قضائية للدائنة/ نبيلة أحمد صدام سلطان بموجب أمر الأداء الصادر من المحكمة برقم (19) لسنة 1447هـ والمؤرخ 27 /4 /1447هـ الموافق 19 /10 /2025م، ولمن صدر الأمر ضدها الحق بالتظلم منه خلال المدة القانونية طبقاً للقانون.

رئيس المحكمة التجارية الابتدائية م/ تعز
القاضي/ موسى علي عباس الشجاع

إعلان

استنادا إلى المادة رقم (19) من القانون رقم (20) لسنة 2003م بشأن الاسماء التجارية تعلن وزارة الصناعة (محافظة عدن) بأن الأخ/ صادق محمد منصر الوردي قد تقدم بطلب تعديل الاسم التجاري من / الوردي لاستيراد الاجهزة والانظمة الالكترونية إلى الاسم التجاري / الوردي للحلول الأمنية والتقنية. فمن له اي اعتراض على ذلك فعليه مراجعة ديوان الوزارة الكائن أمام جولة الشيخ إسحاق بجانب المطاحن الوطنية (القلوعة) (محافظة عدن) وذلك خلال شهر من تاريخه.

أحمد عبدالغني طه
مدير عام السجل التجاري والاسماء التجارية
ديوان وزارة الصناعة والتجارة / عدن